التاريخ الحديث والمعاصر

النظام المالي الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19 م

د./ توفيق دحماني*

نروم في هذه الدراسة، تتبع الجهاز المالي الاستعماري، الذي كان مطبقا في الجزائر، منذ احتلالها يوم 05 جويلية 1830م، على يد الاستعمار الفرنسي، وإلى غاية نهاية القرن، إن لم نقل إلى بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914م. وقبل التطرق إلى ذلك، أرى من اللازم إلقاء نظرة عن الجهاز الإداري الاستعماري، وتدرجه في الجزائر، وهذا للعلاقة الوطيدة التي ربطت الجهازين.

أولا: نظرة عن الجهاز الإداري:

إن الدارس لتاريخ الجزائر منذ بداية الاحتلال، يجد أن سلطة الاستعمار الفرنسي، وما إن استقرت في الجزائر، حتى شرعت إدارتها في تسخير كل إمكاناتها في سبيل إحكام قبضتها على الجزائريين، ومعرفة كل ما من شأنه أن يساهم في القضاء على الشخصية الوطنية، والتركيبة الاقتصادية والاجتماعية له؛ ومن ذلك قيام عدد من الدارسين بإجراء بحوث تتعلق بكل ما تعلق بعادات الجزائريين وتقاليدهم وأنماط معيشتهم، وبالأحرى كل ما يعنى بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي.(01)

لقد حمّل العديد من الفرنسيين، مسؤولية ترحيل الأتراك العثمانيين من الجزائر إلى القسطنطينية، وآسيا الصغرى، إلى قادة الحملة الأوائل، باعتباره خطأ كبيرا، ذلك أن العثمانيين وحدهم، من كانوا يعرفون تسيير شؤون البلاد؛ مما استلزم على قادة الحملة الاحتفاظ بهم، بدلا من ترحيلهم.(02)

---

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر – جامعة الجزائر –.

وقد حاول الفرنسيون بسط سيطرتهم على الجزائر بالقوة العسكرية، إلى جانب محاولتهم إيجاد أجهزة إدارية كثيرة، حتى يتسنى لهم -عن طريقها- تسيير شؤون الأهالي. واتخذت أول خطوة في هذا الشأن، بقيام "دي بورمون" يوم 6 جويلية 1830، بإصدار قرار يقضي بإنشاء "لجنة الحكومة"، أنيطت مهمتها في تسيير شؤون المدينة، وتوفير الحاجات للجيش، والسكان، والمحافظة على الأمن والمرافق. إضافة إلى البحث عن أيسر السبل، الواجب إتباعها في الجزائر، وكذا النظر في النظم التي كانت سائدة في العهد السابق، مع إخضاع بعضها للتعديل وغيرها.

وقد سلمت رئاسة تلك اللجنة، التي عدت نواة الحكومة الفرنسية العامة في الجزائر، والتي رأت النور بعد توصيات اللجنة الإفريقية سنة 1834، إلى السيد "دينييه" (*Dinier*). وكان يتشكل أعضاؤها من الفرنسيين والعرب واليهود، وأبعد منها العنصر العثماني، ويعود ذلك إلى تخوف "دي برمون" من قيام العناصر العثمانية، في حالة تعيينها في اللجنة، من عقد اتصالات لها مع السلطات العثمانية.(03)

كما تم إنشاء لجنة ثانية، المسماة: "اللجنة البلدية"، والتي ضمت في صفوفها بعض الشخصيات الجزائرية أمثال: أحمد بوضربة، والحاج علي بن أمين السكة، وحمدان بن عثمان خوجة. وكانت مهمتها العمل على إنشاء إدارة محلية، وتوفير الحاجات المستعجلة للجيش، ومعرفة قدرات البلاد وطاقاتها عامة، ومدينة الجزائر خاصة.(04)

ثم قام "دي بورمون" بتشكيل لجنة ثالثة، مختصة بالشؤون الدينية والمالية؛ سميت: "اللجنة الخيرية للقوات"، مهمتها رعاية شؤون الأوقاف ومواردها.(05) تكونت هذه اللجنة من تسع أشخاص من بينهم: حمدان بن عثمان خوجة وعبد الرحمان اسطنبولي، ومصطفى السائجي، ومحمد بن عبد اللطيف.(06)

أما إدارة شؤون السكان الجزائريين، فقد أنيطت في بادئ الأمر إلى أحد المكاتب التابعة لمكتب القائد العام للقوات الفرنسية؛ وكذا للقيادات العربية، التي احتفظت بألقابها السابقة، مثل آغا، والقايد، والباشا آغا، والخليفة.(07) وقامت الإدارة بعد ذلك بتدعيم هذا المكتب، الخاص بالشؤون العربية، من أجل متابعة

العلاقات مع القبائل والعشائر المختلفة الموجودة في الجزائر. وقد قام بإنشاء هذا المكتب الجنرال "اطيزارد" في مارس 1839، والذي تولى تسيير شؤون الجزائر بالنيابة، بعد رحيل الجنرال "كلوزيل" يوم 4 مارس. وتشكل هذا المكتب من رئيس وشخصين مساعدين، إلى جانب ثلاثة مترجمين. وكان على رأس المكتب "لاموريسير"، الذي كان يتقن اللغة العربية، التي تعلمها عندما كان ملحقا بالفرقة العسكرية "الزواف"،(08) إلا أنه لم يبق طويلا، حيث سرعان ما عوض بضابط أخر، وهو "بيليسيه دي رنيو"، صاحب كتاب: "حوليات الجزائر" سنة 1834.

واستمر هذا المكتب يرعى تسيير شؤون الأهالي تحت تسمية: "مكتب الشؤون العربية" إلى غاية سنة 1837، حين قام الحاكم العام: "دامريمون"، خلال تلك السنة، بإنشاء إدارة مركزية للشؤون العربية.

ولما تولى الحاكم العام "فاليه" (1837-1841)، شؤون الجزائر، قام بربطها بقيادة الأركان العامة للجيش، وأعطى الأولوية للغزو العسكري، على إدارة شؤون الجزائريين. ولكن تولي: "بيجو" حكم الجزائر بين سنتي: 1841—1847، أعاد الاهتمام بإدارة الشؤون العربية، واتخذ منها أداة لإخضاع الجزائريين، وتوجيه قيادتهم، بداعي تحقيقه لانتصارات كثيرة في مختلف أنحاء الجزائر؛ حيث توسعت رقعة الأراضي التي تسيطر عليها القوات الفرنسية. لذلك قرر توسيع أجهزة المكاتب العربية. وصدر في هذا الشأن، مرسوم وزاري يوم 01 أكتوبر 1844؛ نص على إنشاء وظيفة: "مدير شؤون العربية" لإدارة الشؤون الجزائرية، وضع تحت إمرة الضابط العام، والحاكم الأعلى في كل منطقة وناحية. وكان المكتب العربي، يقوم بمراقبة مختلف الأوضاع، ويرفع التقارير إلى الحكومة العامة في الجزائر، التي ترفعها بدورها إلى وزير الحربية في باريس.(09) وبهذا الشكل تأسست المكاتب العربية بصورة رسمية.

وخلال هذه المرحلة، قامت الإدارة الفرنسية، بتقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات، وكل عمالة قسمت إلى أربعة أقسام، على رأس كل قسم حاكم عسكري، على النحو التالي:

1- عمالة الجزائر وأقسامها هي: الجزائر، والمدية، ومليانة، و"أورلينفيل" (الأصنام أو الشلف حاليا).

2- عمالة وهران وأقسامها هي: وهران، ومعسكر، ومستغانم، وتلمسان.

3- عمالة قسنطينة وأقسامها هي: قسنطينة، وعنابة، وسطيف، وباتنة. (10)

ثانيا: الجهاز المالي ومساره التاريخي:

كانت النتائج في أثناء الفترة موضوع بحثنا، تُعنى بمعالجة مختلف الدرجات، بل كان يجب الوضع في الحسبان تلك التغيرات المسجلة في موقف الإدارة الفرنسية، (11) من نظام الحكم العثماني السابق: التردد، أو الاحتلال المنقوص، أو الاحتلال الكلي الشامل. وبالموازاة مع ذلك كان يتم العمل بثنائية الأنظمة، وبـــ: "الذهنيات الجبائية"، التي نجمت عن الوضع. فكان المسلمون الجزائريون، خاضعون لنظام مرهق. وكانت النقطة التي بقيت محددة؛ معرفة الخانة، التي كانت تحول دون تواصل نظم الجزائريين، واحترام تقاليدهم، أو بالأحرى إرادة الاستعمار استغلال الأفراد.

وبغية تحليل النظام المالي في الجزائر، وتثبيته بكل موضوعية، أردنا بادئ الأمر أن نتعرف على الميزانية، ثم تأتي الضرائب، التي سنتعرف عليها في دراسة أخرى.

وضعية الميزانية الجزائرية: لقد أقيمت الميزانية الاستعمارية للجزائر، عن طريق السياسة الملاحظة من قبل الحكومة الخاصة بالجزائر. فإلى غاية سنة 1249هـ/1834، كانت الحيرة والتردد سيدتا الموقف، ولا نكاد نجد تغييرا ذا بال، في تنظيم الميزانية المالية للجزائر. وما سجلته المراجع الفرنسية، ما هو إلا سلسلة مقدرة، غالبا ما كانت مجردة من كل واقعية. فكان يجب انتظار سنة 1249هـ/ 1834م، حتى تبدأ نواة الميزانية، والتي كانت في حقيقة الأمر ميزانيتين. وذلك النظام الذي طال أمده إلى غاية سنة 1260هـ/1845، تاريخ الانطلاق في الاندماج الشامل للميزانية الاستعمارية الجزائرية، في الميزانية الفرنسية في باريس.

أ- فترة التردد (غياب الميزانية): إن التاريخ المالي للسنوات الأولى للاحتلال، ليس معروفا بدقة، ويتداخل مع الإدارة. فكان "دي بورمون" (*De Bourmont*)، قد كلف لجنة حكومية بالمسائل المالية، تكونت من ثلاثة أعضاء: المقتصد العام "دني" (*l'intendant général Denniée*)، والماريشال الـــرافق "تولوزي" (*Le maréchal aide de camp Tholozé*)، والدافع العام الجنرال "فيرينـــو" (*Le payeu général Firino*). (12) وهذه الوسيلة لم تأت بأية نتائج إيجابية، ذلك أنّ الفوضى كانت عارمة في البلاد. وكان أكبر شيء يشغل بال هؤلاء المساعدين الثلاثة، الاستيلاء على خزينة القصبة، عن طريق تسييرها ماليا. (13) ولم يفكروا حتى في جمع الوثائق المحاسبية للإيالة، الشيء الذي دل على الإهمال المطبق، والتهاون المراد من ورائه القضاء على كل مخلفات العثمانيين وإبادتها. (14) وقد استحوذ "دي بورمون"، على مبلغ من 5.205.721,34 فرنكا، لاحتياجات الجيش، والنفقات المدنية الأولى. (15) وبالموازاة مع ذلك نسجل أن بعضا من المصالح العثمانية، كالجمارك، استأنفت عملها، لكن بصورة منفردة من قبل بعض المضاربين وبدون إظهار حسابهم للسلطات الفرنسية. (16)

وقد أراد "كلوزيل" (*Clauzel*) عند مجيئه الجزائر، التقليل من أمر هذه الفوضى. (17) وبإعانة بعض المساعدين، وبالخصوص "فوجرو" (*Fougeroux*)، و"فويلوم" (*Wuillaume*)، اللذان كانا ينتسبان إلى مفتشية المالية. (18) كما عين الأول في اللجنة الحكومية لإدارة الأمور المالية. وقد كان القـــرار الرسمي لـــ: 16 أكتوبر 1830/ 28 ربيع الثاني 1246هـــ، يهدف إلى خلـــق تلك اللجنة، التي كان يتوقع منها وضع ميزانية خاصة بالجزائر، ولتغطية النفقات العسكرية والمدنية. (19)

بيد أن هذه القواعد لم تطبق قط؛ ذلك أنها اصطدمت بشيئين استحال معهما التطبيق؛ وحدة الخزينة، اصطدمت بمركزية كل المحاصيل، (20) ومبدأ الذهب، الذي رأى الفرنسيون أنه لم يكن مطبقا في العهد العثماني. (21) أما محاولة فرضه، فقد استلزمت بعض الوقت، لتسريبه في الموارد، خاصة وأنّ النظام الجبائي للإيالة، كان مجهولا من قبل الفرنسيين. الأمر الذي أدى بدوره إلى تعذر ثان.

وقد كانت المبادئ المالية، تعرض من قبل مجموعة "كلوزيل وفوجرو"، التي ساوت المحاصيل والنفقات؛(22) من الذهب، وكل المقادير والقيم الموجودة وحتى المزيفة. (23) الأمر الذي أدى إلى عجز دائم، سوف لن يتوقف، إلا في المستقبل، مع الحرب العالمية الأولى. (24)

وبغية معالجة تلك الصعوبات، حاول "كلوزيل" إنشاء سلسلة من الرسوم المختلفة، (25) لكن تلك المقادير والأقساط، اتضح أنها لم تكن لتكفي المتطلبات، وبقي العجز دائما، موجودا. ولم ينجح خلفاء "كلوزيل"، في السيطرة على تلك المشاكل جميعا. (26) وازدادت مصاعب وضعية الحكومة الاستعمارية، التي مارست وبكل قسوة، المبادئ المالية الفرنسية، وبالخصوص قاعدة وحدة الخزينة. (27) ومنذ ذلك الحين، والحكومة تسعى لإعداد مخففات ظرفية، أوجدت عن طريق "كلوزيل" سابقا. (28) لكن العجز في الموازنة كان دائما ومؤكدا.

وفيما يلي جدول بالمداخيل والنفقات الفعلية لمستعمرة الجزائر:

	المداخيل	**النفقات**(29)
/1830	(30)49.017.340	(31) 35.110.461
/1831	838.697	8.954.054
/1832	1.785.639	14.930.262
/1833	1.839.539	17.276.346
/ 1834	2.111.057	7.660.457

الفائض

المداخيل	**النفقات**
13.900.879	8.115.357
	13.144.623
	15.437.407
	(32) 15.549.400

ويستدل من مطالعة تلك المحاصيل السنوية، أو الموارد المحلية، أنها لم تكن تكفي لتموين مصاريف الغزو والاحتلال، إلا بنسب ضئيلة. وقد ازدادت مختلف الموارد العمومية للميزانية الاستعمارية في الجزائر، منذ سنة 1835، لتصل سنة 1837 إلى 3.665.603 ف، و24 س، كانت موزعة على الشكل التالي: (33)

الموارد	**فرنك**	**سنتيم**
أملاك الدومان	181.349	05
التسجيل	187.159	47
الجمارك	1.285.752	35
ضرائب المهن (*Patentes*)	84.562	01
رخص بيع المشروبات	100.321	00
البريد، والسفن البخارية "كان يستلزم على المسافرين دفع حق الركوب"	162.204	24
النقل	2.007.348	12
//	فرنك	سنتيم
التأجيل	2.007.348	12
مبيعات البارود	9.727	53
موارد مختلفة؛ وبالأخص ضرائب إقليم قسنطينة	627.278	69
مداخيل بلديات	1.021.248	90
المجموع:	3.665.603	24

وقد تسببت المقاومة الجزائرية، في الكثير من المصاعب المالية للميزانية الفرنسية. وقد رأى الفرنسيون أن العلاج الوحيد، يكمن في إعداد لجنة تحقيق سنة 1833/ 1249هـ، حيث خرجت بتقرير، حرك وضعية تثبيت بداية النظام المالي. (34)

ب- الاحتلال المنقوص:

1- الميزانيات الخاصة: كانت القوانين المنظمة، والقرارات الرسمية، التي أصدرها الفرنسيون، كنتيجة تطبيقية، للجان التحقيق. (35) وقد أدت إلى دراسة النفقات المتعلقة بالجزائر، والتي دخلت في ميزانية مزدوجة، ذلك أن الحكومة،

وبالخصوص وزارة الحربية، كانت تسير بميزانية بلدية حتى سنة 1838/ 1254هـ، ثم بميزانية استعمارية ابتداء من تلك السنة. (36)

وإذا أخذنا في الحسبان ضآلة المناطق المحتلة من قبل الفرنسيين في تلك الفترة، كان على الفرنسيين أن يقوموا بإصلاحات، بهدف تشجيع النفقات المدنية عن طريق الميزانيات البلدية. أما النفقات العسكرية، فعن طريق ميزانية الدولة. (37) وبطريقة غير مباشرة كانت تسمية "الميزانية البلدية"، والموارد المتأتية منها، خارج نطاق مراقبة الحكومة الفرنسية في باريس. (38)

2- الميزانية العامة: وقد تم التحضير لها من قبل الحاكم العام، (39) الذي أخضع مشروعه للميزانية، إلى المجلس الإداري. (40) وكان مشروع الحاكم العام، وإعلان المجلس الإداري، (41) قد أُتبع بإرساله، إلى وزارة الحربية، التي أحالته على غرفة النواب (*La Chambre des députés*).

وكان قد عهد في إعداد الميزانية العامة، لاثنين من كبار الموظفين، وضعوا تحت تصرف الحاكم العام هما: المقتصد المدني، ومدير المالية. الأول قام بإعداد جدول؛ أو قائمة بالنفقات المدنية مع أحد الآمرين بالصرف، (42) وأعطى المعايير التنفيذية للميزانية، التي تحتوي كل العمليات المحاسبية المتعلقة بالضرائب وطرق تغطيتها؛ (43) وقد كانت لديه، بالموازاة مع ذلك، صلاحيات المراقبة الجبائية: وكان مكلفا بالتثبت من الخزائن العمومية. (44) وكذا تنظيم العمليات المحاسبية. (45)

وقد أراد الفرنسيون في إعداد الميزانية، تطبيق الطريقة الأكثر إمكانية، ومراعاة القواعد المنصوص عليها في القانون الفرنسي. وهذا النظام تسبب في انتقادات عديدة، وبالخصوص من لدن "بلوندال" (*Blondel*). (46) الذي آخذ النظام المطبق، ولام المركزية المفرطة؛ فأقل نفقة من المال العام، كان لا بد أن تخضع لخمسة ترخيصات، واحد من المدير، والآخر من المقتصد، ومن الحاكم، والمجلس الإداري، ووزارات الحربية والميزانية ! وبالمقابل أوصى "بلوندال" باقتراح إنشاء قابض عام، على رأس الجزائر، والذي يتولى أمر الحسابات. وهذا الطلب، الذي حمل في طياته استقلالية مالية ذاتية، تأجل الأخذ به، إلى بدايات القرن العشرين، ليتم تحقيقه.

غير أن نواة الاستقلالية الذاتية كانت موجودة، حيث كانت توجد الميزانيات البلدية.

3- الميزانيات البلدية: وهذه الميزانيات، كانت منظمة على مستوى كل من مدينة الجزائر، ووهران، وعنابة. (47) ولا نكاد نجد نصا يشير إلى فكرة الميزانية البلدية ويستعرضها. والذي يظهر فقط، هو منح الصلاحية لثلاث بلديات ذات قدرات مالية محدودة، ويخولها إمكانية صيانة وتنمية نفسها. ولا نجد ميزانية معدة من قبل المجلس البلدي، إلا بعد أن تعرض على المجلس الإداري، وبقرار من الحاكم العام طبعا. وهذا ما جاء في المادة: 15، من القرار الوزاري لـ: 1 سبتمبر 1834م التي ذكرت أن:

"الميزانيات والحسابات السنوية للمداخيل والنفقات، يجب أن تعد من قبل المجلس الإداري، وتحال على المقتصد، أو نائبه المدني؛ لتوقع من قبل المجلس الإداري وعليها تقرير المقتصد المدني، والقرارات النهائية للحاكم العام". (48)

بيد أن واقع الحال كان أكثر تعقيدا. (49) وعبارة الميزانية البلدية نفسها، كانت غامضة وفيها لبس؛ حيث إنّ المناطق أو الأقاليم، كانت أكثر تأثيرا من البلديات. وكان كتّاب القرار الرسمي لـ: 1 سبتمبر 1834/ 27 ربيع الثاني 1250هـ، (50) يأملون في إعطاء استقلالية ذاتية أكبر للإدارة الجزائرية، تمنح لها خارج المراقبة البرلمانية؛ بتسيير محاصيل الممتلكات الفرنسية في الجزائر. (51) لكن هذا الحساب تم إحباطه وفشل. ولمعالجة ما يجب من مداخيل زائدة، وتجنبا للتسرع، أنشئت رسوم جديدة، لزيادة ما كان موجودا من قبل. ويمكن أن نذكر منها، خصوصا: حقوق التجارة والأسواق، والرسوم الصحية (*Taxes sanitaires*)، وحق زيارة السفن .. إلخ. وكان تغير هذه الرسوم وتقلبها، يخضع لإرادة المحتلين، والذين غالبا ما أفرطوا فيها وتشددوا. (52)

لكن العمل من أجل التوازن آنذاك، كان قد تبعه خطأ فادح من قبل البرلمانيين، الذين نسوا اقتطاع ميزانية وطنية، عن طريق افتراضات مدخول الميزانيات البلدية. (53) ومع ذلك لم تؤخر الصعوبات في إعادة إنشائها. وقد

عُدّل النظام المالي لمستعمرة الجزائر، عن طريق مرسومين ملكيين: 31 أكتوبر 1838/ 13 شعبان 1254هـ؛ و: 21 أوت 1839/ 11 جمادي الثانية 1255هـ. وكان أول "رسم" مُمركز بين أيدي مدير المالية ومجموع مصالح واختصاصات المالية. (54) أما الرسم الثاني فقد أدى إلى تغيير حقيقي في النظام المالي البلدي.(55) ولم يعد هناك بعد ذلك، أكثر من ثلاث ميزانيات محلية مختلطة مع الميزانيات البلدية، لمدن الجزائر، ووهران، وقسنطينة، لكن في ميزانية واحدة تدعى الميزانية الاستعمارية. (56)(57)

وقد كانت الجزائر خاضعة لنظام تعدد الميزانيات؛ فكانت توجد الموارد الآتية من الميزانية الفرنسية، لكن منفصلة عما سبق، ونجد الميزانية الاستعمارية، التي تنشأ عن المنتجات والموارد الجزائرية. وكانت كل ميزانية تغطى بالنفقات المقررة والمحددة لها. وفي الخزينة كان يتحتم الرجوع إلى المصاريف المستوجبة من قبل عمل المصالح العامة -خاصة العسكرية منها- ومن المصالح الخاصة: من حكومة، وداخلية، وشؤون العبادات، وتعليم عمومي، وأشغال عمومية، وعدل، ومالية. (58) وقد كانت الميزانية الاستعمارية، توجه للنفقات المتعلقة بالمصاريف ذات الطبيعة الإقليمية (*départemental*) أو البلدية.(59)

وهاتان الميزانيتان، كانتا قد أنشئتا بموجب قرار رسمي للحاكم العام، لكن الأولى كانت خاضعة لانتخاب البرلمان؛ أما الثانية فكان خارج تلك المراقبة. (60)

ومن حيث المبدأ، كان ذلك التنظيم ملائما، لأنه ضمن استقلالية مالية أكبر للحكومة الاستعمارية في الجزائر، وهيأ الوضع للانتقال باتجاه الاستقلالية المالية.(61)

ومع مجيء "بيجو" (*Bugeaud*) على رأس الجزائر، ومحاربته الأمير عبد القادر، فإن مصاريف الميزانية قد زادت. (62) وللتخلص من ذلك، طلبت الحكومة الفرنسية اعتمادات إضافية، واغترفت كثيرا من الميزانية الاستعمارية.(63) بيد أن هذه الإجراءات، لم تكن كافية، خصوصا في حدود سنة 1844/ 1260هـ، عندما أدرج المصلحون -علاوة على الإدارة العامة- الأمور المالية في أشغالهم؛ وتم عرض اقتراح يتم بموجبه الإلغاء الكلي لهذه المصلحة.

ج- الاحتلال الشامل (ارتباك الميزانيات وغموضها): إن الإصلاحات التي شرع فيها مع سنة 1845/ 1260هـ، كانت في أساسها غامضة. لكن وزارة الجزائر، أصبحت مع الزمن تتخلى عن الآثار المسجلة في الحياة المالية لمستعمرة الجزائر حتى سنة 1870/ 1286هـ. والتي يمكن القول إنها اختفت نهائيا سنة 1900/ 1317هـ مع بداية العمل بالاستقلال الذاتي لميزانية الجزائر.

وقد كانت هناك رغبة استعمارية، في إنشاء نظام مالي خاص بالجزائر، ودمجه في نظام برلماني؛ وهذا للمراقبة الشاملة على موارد البلاد. (64) وهذه الرغبة جاءت كنتيجة للمطالب الدائمة من أجل التوفيق بين الإعانات والاعتمادات الجيدة.(65) وكانت اللجان البرلمانية تطالب بحق الإشراف على ميزانية الجزائريين. كما أنّ "اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الاعتمادات التكميلية للجزائر"، (66) عرضت في سنة 1844/ 1259هـ، على الغرفة المكلفة بالإدماج، ميزانيتين مدمجتين في ميزانية واحدة، تكون خاضعة للبرلمان. (67)

وبدون شك، كان هذا الاقتراح يتعارض مع وزارة الحربية التابعة آنذاك للماريشال: "سولت". (68) كما أن "بيجو" نفسه، الذي كان يقود العمليات الحربية، بدا أكثر عدوانية تجاه هذا الحل. (69) ولمواجهة تلك المعارضة، حظي المشروع بالموافقة بالإجماع دون صعوبات كبيرة. (70) وأدى إلغاء الميزانية الاستعمارية إلى الحاجة لاندماج الهياكل المالية، والتي تحققت عن طريق مرسوم 17 جانفي 1845/ 9 محرم 1261هـ، (71) وكذا مرسوم 2 جانفي 1846/ 5 محرم 1262هـ. (72)

I- نظام المراسيم 1845 و1846: لقد بدأت الأوضاع تسير شيئا فشيئا كالآتي: اختفت الميزانية الاستعمارية، لتحل محلها الميزانية المحلية والبلدية. (73) لكن هذه الأخيرة قسمت إلى مصاريف مزدوجة. (74) وفي المقابل، فإن النفقات المتعلقة بها كانت مقيدة ومحصاة حصريا. (75) وهذا بغية الاقتراب من ميزانيات البلدية الفرنسية. وقد قلبت الميزانية العامة، لتعطي مزيدا من النمو. ولتحريك هذه الميزانية العامة ودمجها، كان يجب إقامة المقاطعات. (76)

وقد كانت نتائج هذا النظام، أن نزعت الصلاحيات المالية من الحاكم العام. فكان مشروع الميزانية، قد حضّر من قبل "المجلس الأعلى لإدارة الجزائر"، بالتعاون مع "المدير العام للشؤون المدنية": فقد جاء في المرسوم الملكي لـ: 15 أفريل 1845م/ 08 ربيع الثاني 1261هـ، المادة: 39، وفي أحد التقارير إلى الملك:

"... يشرفني أن أعرض على جلالتكم، إنشاء منصب مدير عام للشؤون المدنية، والذي يكون بجانب الحاكم العام وتحت أوامره، وما يتعلق بصلاحياته المصالح المدنية والمالية المتعددة، والذي يركز على كل الشؤون الإدارية الأخرى، عدا تلك التي تتعلق بالعمليات الحربية وإدارة الجيش". (77)

لكن الحاكم العـــام، أوقف هذا المشروع للميزانية، وحوله لوزارة الحربية، التي تكفلت بعرضه أمام الغرف البرلمانية.

وفي نفس المرسوم الملكي أعلاه، المادة: 34:

"يقف الحاكم العام مسبقا، أمام المجلس الأعلى للإدارة، ويعنى بالميزانيات وحالات توزيع الاعتمادات والحسابات الإدارية الخاضعة لوزيره للحربية. ويحافظ على طلبات الأرصدة في حدود الاعتمادات المفتوحة، أو الموارد المستعملة، المحلية منها والبلدية. وأن يتحلى بالصرامة في النفقات المفرطة، وفي كل حالات الاعتماد المنتظمة والمفتوحة". (78)

وأصبحت الميزانية المحلية خاضعة لوزارة الحربية، وهذا طبعا بقرار رسمي. كما أنها لم تكن خاضعة لمراقبة البرلمان،وإنما لسلطة الحاكم العام.فقد جاء في المرسوم الملكي: 02 جانفي 1846م/05 محرم 1262هـ المادة 51:

"تهيأ الميزانية المحلية والبلدية مؤقتا عن طريق الحاكم العام، وبعد طرحها للمداولات في المجلس الأعلى للإدارة، ترسل لوزيرنا للحربية، قبل 15 سبتمبر من السنة التي تسبق السنة المالية. وتنظم هذه الميزانية مطلقا عن طريقنا، بتقرير من وزيرنا للحربية، بموجب ترتيبات المادة 6 من قانون 4 أوت 1844". (79)

وقد كانت مرجعية قانون المالية لـ: 4 أوت 1844م/ 05 رمضان 1264هـ، قبله، أقل من القانون الملكي. كما أن سن القوانين في الجزائر عن طريق المراسيم،

لم يكن إلا امتيازا بسيطا من قبل السلطة التشريعية. وحسب "فيير"، فإن حجم قانون المالية لا يبدو ذا أهمية: وأثبت أن نظام الأوامر، كان يحظى بتفويض بسيط من السلطة، وليس له حصانة برلمانية من أعضاء السلطة التشريعية، بل كان في صالح السلطة التنفيذية. (80)

وبهدف تعزيز هذا النظام وتوطيده، أعيد تنظيم المصالح المالية، لتوضع تحت أوامر مدير المالية والتجارة، وخمس مصالح مالية متخصصة.

فقد جاء في المرسوم الملكي لـ: 2 جانفي 1846، المادة: 65:

"توضع المصالح المالية المثبتة تحت تصرف مدير المالية والتجارة ومراقبته ... والمصالح الخمسة هي: التسجيل والأملاك (الدومان)؛ والغابات؛ والجمارك؛ والضرائب المختلفة؛ والعمليات الطبوغرافية. وتتضمن اختصاصاته تسيير تلك المصالح وإدارتها، وحماية الحقوق والموارد المشار إليها من كل مصلحة، من الجدول رقم: 4، الملحق بهذا المرسوم". (81)

وقد كانت المؤسسات المالية للجزائر تعرض بالشكل التالي:

- فمن أجل تحضير الميزانية العامة: كان يجتمع رؤساء المصالح المالية، (82) ومدراء الشؤون المدنية، والمجلس الأعلى للإدارة، والحاكم العام. وفي ذلك الحين يتم إعداد مشروع الميزانية، الذي يرسل إلى باريس لوزير الحربية المكلف بالتصديق عليه.
- وبغية إعداد الميزانية المحلية: يعد المشروع من قبل مديـــر المالية والتجارة، والمجلس الأعلى للإدارة، والحاكم العام؛ ثم يحول لوزير الحربية ليبت إقراره بشكل قطعي. (83)
- وبهدف تغطية الأموال: يتم تكليف كل من؛ محصلي الضرائب، والمصالح المكلفة بالجباية، ومدراء المالية والتجارة، ومدير الشؤون المدنية. وكذا الحاكم العام، والمجلس الأعلى للإدارة، ووزيري الحربية والمالية، دون إدخال تعديلات في وظيفة المصالح الضرائبية. (84)

إضافة إلى أن الخطوط العريضة للنظام المالي، يمكن إثباتها كما يلي: يقوم المشرّع بإعداد خطوة أولية في طريق الإدماج، حيث يقوم بترجمتها لمركزية صارمة، لا تحمل تأثيرات بطيئة، ويُشعر بـــ: تباطؤ المصالح المركزية وكثافتها، والمغالاة في وجهة النظر الشخصية للمصالح المحلية. وهذه النقائص، كان قد أخبر بها "ألكسي دو طوكفيل". (85)

وبالموازاة مع ذلك، وحسب "دوال": كان هذا النظام، -بخلاف اقتراحات الأشخاص "المستنيرين"، كـــ: "بلوندال" (*Blondel*)، قد تمكنوا من إحكام قبضتهم على الجزائر، وإقامة مصالح ذاتية -كانت بعيدة عن الظرف- مع الحاكم العام، وكذا وزير الحربية. كما أن "بيجو" لم يشجع التَعَدّي على الحصانة البرلمانية، موازاة مع الشخصية الإدارية، (86) التي لم تقم بإصلاح المؤسسة تماما. فكان متعودا على "أعمال الخفة" مع الميزانية، ويغترف كثيرا من الميزانية الاستعمارية عند نضوب الميزانية العامة. ولم يشجع الترابط في أعماله. فنشأت نزاعات بينه وبين مديره للشؤون المدنية: "بلوندال"، هذا الأخير الذي استقال من منصبه، فشعر "بيجو" أن الوقت ما زال لم يحن بعد، لنقل مشاريع الميزانية المحلية.

وخلاصة القول: إن تكاليف الحرب، كانت تدفع إلى استقالة "بيجو"، وضرورة تعويضه. ولم يكن الذين خلفوه في مستوى قوة شخصيته، فلم يعد التحضير التقريبي لذلك النظام، ليلقى معارضة تذكر، مقابل تزايد الإدماج النقدي وتدعمه. (87)

II- النمو ابتداء من سنة 1848/ 1264هـ:

- تعزيز الإدماج وتقويته: إن الفترة الممتدة بين سنتي 1848/ 1264هـ إلى 1870/ 1286هـ، كانت تحت سلطة الحاكم العام الفرنسي وإرادته، لأن الفرنسيين كانوا يعتقدون بإمكانية تطبيق نظام مالي للجزائر، ضمن النظام الفرنسي. ذلك الإدماج تم توطيده عبر ثلاث مراحل متعاقبة:
- تطبيق نظام المقاطعات في ميزانية الجزائر في عهد الجمهورية الثانية.
- مركزة الميزانية العامة من قبل باريس، وتحت رعاية وزير الجزائر والمستعمرات.
- تقسيم الصلاحيات بين الجزائر وباريس، مع نهاية عهد الإمبراطورية الثانية.

كما أن الخطوط الكبرى للنمو، يمكن رسمها بإيجاز كما يلي:

1) تطبيق نظام المقاطعات لميزانية الجزائر: كانت الإصلاحات الإدارية الاستعمارية في الجزائر، تتخذ من قبل السلطة التنفيذية المؤقتة. وحتى سنة 1848/ 1264هـ، نُظر فيها من قبل: إنشاء ثلاثة أقسام مربوطة بالمصالح الأساسية: العبادات، والتعليم، والعدل والجمارك، والتابعة للوزراء في فرنسا. (88) وكان الهدف من ذلك جليا؛ بغية نزع سلطة الحاكم العام بكل سهولة وبساطة، وكذا المصالح المركزية لهيئاته المالية. ومنذ ذلك الوقت أصبحت توجد هناك ثلاث ميزانيات إقليمية متمايزة، (89) موضوعة تحت سلطة الوالي أو المحافظ (*Préfet*)، هذا الأخير الذي كان تابعا لوزير الحربية مباشرة. (90) وفي المقابل بقي الحاكم العام يتصرف بروابط متداخلة مع مجلس الحكومة. (91) ولا تخضع لصلاحياته تلك المؤسستين الدستوريتين: مداخيل الإدارة العامة ومصاريفها، (92) والاعتمادات المتعلقة بالأقاليم العسكرية. (93)

وقد كان مطلوبا من ذلك الإصلاح، أن يمايز بين المقاطعات الجزائرية العسكرية الثلاث. أما الحاكم العام، فإنه لم يحتفظ؛ إلا بما تبقى له من صلاحيات. لكن المعروف أنه وفي أثناء التطبيق، لم يتم شيء من ذلك. ومن الناحية التطبيقية، كان العجز في الموازنة المالية في سنوات 1847/ 1263هـ إلى 1850/ 1266هـ، من أكثر الأمور تعقيدا؛ فكان عجز الموازنة في الميزانية العامة لسنة 1847، قد ارتفع إلى: 95.305.084 فرنكا؛ وفي سنة 1848: 82.654.203 ف، ووصل في سنة 1849 إلى: 75.830.797 ف، وفي سنة 1850 إلى: 63.472.350 ف. وفي حال احتساب العجز في موازنة النفقات المدنية، نجد الأرقام التالية:

السنوات	المداخيل	النفقات المدنية	العجز
1847	12.948.750	16.682.562	3.733.812
1848	13.440.888	20.111.521	6.670.633
1849	11.754.164	.27.798	16.044.635
1850	13.681.593	21.277.644	7.696.051 (94)

كما أن ارتقاء النظام الإمبراطوري، لم يأت بأي تحسين في هذا النظام. وعبثا حاول الحاكم العام للجزائر؛ الجنرال "راندون"، ضرورة إنشاء ميزانية جزائرية مستقلة، و لم يحصل على طائل. (95) فنجد في إحدى رسائله إلى وزير الحربية:

"كانت هناك إمكانيتين لتجاوز المانع أو العائق: في حال حكومة الجزائر، التي ستعين مباشرة من قبل السلطة التشريعية، ميزانية خاصة، وتتصرف فيها بكل الضمانات، ومع كل الحواجز المطلوبة. وكذا في حالة الميزانية الاستعمارية، التي أنشئت على قواعد موافقة، وكذا الاعتمادات التشريعية، التي كانت في حاجة إلى الاتفاق على معيار أو سند للمساعدة المالية الإضافية." (96) ومن أجل إنقاص الميزانية العامة، أنشأ "راندون" العديد من البلديات التي أعانته في موارده الخاصة. (97)

وقد كان تطبيق النظام المؤسس في سنة 1848/ 1264هـ -الذي لم يعمل به بشكل تطبيقي، وكان حبرا على ورق، في شكل نصوص- يتم بصيغة أقل قليلا، مما أقيم من قبل وزارة مستعمرة الجزائر. (98)

2) **مركزة الميزانيات الجزائرية** (99) : لقد كانت وزارة مستعمرة الجزائر، من الناحية المالية، مسجلة في مديرية ومستوى مزدوجان؛ فقد قام الأمير "جروم" (*Le prince Jérôme*) بعدة أعمال، بهدف تحسين أفكار حكومة سنة 1848، لكنه بالموازاة مع ذلك، ألغى منصب الحاكم العام، ومَركَزَ مجموعَ ميزانية الجزائر في حكومة باريس. واستفاد من حركتين مزدوجتين: لامركزية الميزانية على مستوى الإقليم (*Province*)، ومركزية الميزانية في باريس. (100)

وكانت وضعية ميزانيات الأقاليم، تتمثل في واحدة من أكبر الوزارات القائمة: في تثبيت المجالس العامة. (101) وكان تفعيل تلك المجالس، في اجتماع المقاطعة. كما أن كل مجلس عام كان يستقبل تسيير جزء من الميزانية المحلية القديمة:

ففي تقرير إلى الإمبراطور، مرفق بالأمر الإمبراطوري (*le décret impérial*) لـ: 27 أكتوبر 1858/20 ربيع الأول 1275هـ نجد:

"تعوض من الآن فصاعدا، الميزانية المحلية والبلدية، بثلاث ميزانيات إقليمية متمايزة في كل مقاطعة، وفي الإقليمين المدني، والعسكري. أما المداخيل والنفقات، فلا بد أن تكون ذات صبغة بلدية محضة، ومتباعدة في ميزانياتها، والتي من المهم أن تحتفظ بالخاصية الإقليمية، التي يكون الأعضاء ذوي الصلاحيات الكاملة، قد أقاموها نهائيا، لتطبق ضمن النظام المالي للبلدية. وعندما تكون المداخيل والنفقات من نفس النوع، وخصوصا في النواحي، التي لا يطبق فيها القانون البلدي، يحدد الأمر؛ الهدف من الميزانية الخاصة، وينظم عن طريق الوالي، أو قائد الإقليم العسكري". (102)

وقد أرادت وزارة المستعمرة الجزائرية، أن تكون صارمة في التمييز بين النظام المالي للأقاليم والنظام البلدي. ففي الأمر الإمبراطوري المذكور أعلاه المادة: 54، التي أخذت بعين الاعتبار نظاما وقتيا: "ميزانيات النواحي، التي لا تقام في البلديات، تنظم في المقاطعة عن طريق الوالي، وفي الأقاليم العسكرية، عن طريق قائد الإقليم..." (103)

وعلى الرغم من بعض الأوامر المبدئية، (104) فإن سلطات المجلس العام في الجزائر، قد جاءت أقل مما كان قد أوضحه المجلس الفرنسي. والميزانية كانت تقام من قبل الوالي (*Préfet*)، وقائد الإقليم العسكري، والتي لا يمكن تطبيقها، إلا بعد استشارة المجلس العام، وأخيرا الأمر القطعي من قبل الأمر الإمبراطوري؛ أي بعد مداولة بسيطة من قبل المجلس، لكن بطريق اتخاذ القرار بالتصويت.

وقد ورد في الأمر الإمبراطوري لـ: 27 أكتوبر 1858، المادة: 61 أن:

"ميزانية كل مقاطعة، تحضر بانسجام بين كل من الوالي وقائد الإقليم العسكري، وتعرض على المجلس العام عن طريق الوالي. وبعد التداول في شأن هذه الميزانية من قبل المجلس العام، يتم ضبطها نهائيا بأمر إمبراطوري. ومع ذلك نلاحظ أن تصريحات المجلس العام بخصوص النفقات غير العادية، لا يمكن تعديلها".

وجاء في المادة: 46، أنه: "... لا يتم تسجيل إي اعتماد رسمي في هذا الفصل المتعلق بالنفقات غير العادية، والمخصصات المتأتية من قبل المجلس العام، ولا تغير، أو تعدل، إلا بأمر ينظم هذه الميزانية". (105)

وكان الأمر الإمبراطوري الصادر في: 27 أكتوبر 1858/ 20 ربيع الأول 1275هـ، قد أسّس المجالس العامة، وثبّت بالموازاة مع ذلك، المداخيل والنفقات، التي تدخل في الميزانية الإقليمية. فالنفقات كان بعضها عاديا وبعضها الآخر استثنائي؛ فالنفقات العادية كانت تحتوي على استعمال المنشآت العمومية الإقليمية وصيانتها، ووظيفة المصالح الإقليمية العمومية، وتسديد القروض، وصيانة الطرقات، إلخ؛ (106) أما باقي النفقات، التي لم يلم بها الأمر، فتسمى غير عادية أو اختيارية. (107) ونفس الشيء يقال عن المداخيل التي، كانت إما عادية أو غير عادية. فالأولى كانت تتكون -بالخصوص- من حصة، أو نصيب المقاطعة على الضرائب العربية، وخمس رسم الدخول من البحر أو الجمارك، والغرامات المدفوعة من قبل المسلمين الجزائريين، إلخ؛ (108) أما الثانية، فكانت تتضمن بالخصوص: الهبات والوصايا، والقروض، والإعانات المالية. (109)

وكان يوجد هناك صندوق مشترك للمقاطعات الثلاث، يتغذى من اقتطاع عشر المداخيل من كل مقاطعة. ذلك الصندوق الذي ترك أمر تقديره للوزير، الذي كان يختار تقسيمه بين المقاطعات، وفقا لاحتياجات كل منها. (110) علاوة على ذلك، فقد تُرك أمر إلغاء الميزانية المحلية والبلدية، بعض المبالغ المالية معلقة بقرار. وهذا "العائد، أو الربح الإضافي" أصبح نهائيا يساوي التقسيم بين ميزانيات المقاطعات الثلاث. (111) ولم تكن هذه المعايير مجتمعة تتعلق، إلا بالإدارة الإقليمية والبلدية، وبقيت منتظمة ومقدرة من الميزانية العامة، هذه الأخيرة التي كانت ممركزة من باريس. (112)

وكان تثبيت المصالح المركزية المالية في باريس، تصرف لم يكن ليتم، إلا بذلك الجهد الذي بذله: "جيروم نابليون" (*Jérôme Napoléon*)؛ فكان يجب -بالموازاة مع ذلك- إعادة المصالح القديمة الملحقة، بسلطة وزير الجزائر، الذي كان

يسير المستعمرات الفرنسية كذلك. ومنذ ذلك الوقت كانت الوزارة الخاصة، لا تدير إلا الشؤون المدنية، وظلت النفقات ذات الصبغة العسكرية في يد وزير الحربية. (113) ولأول مرة منذ سنة 1837/ 1252هـ، ارتفع مبلغ الموارد أكثر من مبلغ النفقات المدنية. فقد بدأ تقويم الوضعية المالية وإصلاحها، ابتداء من سنة 1857، واستمرت حتى سنة 1860. وقد وأعطى "دوال" الأرقام التالية:

السنة	المداخيل	النفقات المدنية	التوازن
..... 1850	20.643.971	19.451.786	1.192.195 +
..... 1858	20.732.295	19.980.374	757.921 +
..... 1859	20.427.231	19.821.490	1.605.741 +
..... 1860	20.568.525	20.104.285	(114) 454.240 +

لكن هذه الأرقام لا تتطابق مع ما ذكره: "لروي بوليو"، (115) بحيث أعطى ما يلي:

السنة	المداخيل	النفقات	التوازن
..... 1857	19.995.970	17.794.937	2.201.333 +
..... 1860	19.717.317	21.377.021	1.659.704 -

ولم يسمح قصر عمر الوزارة القائمة آنذاك، بإنشاء هياكل مالية صلبة، تنتج عن تقاليد إدارية دائمة. فحضرت ميزانيتين فقط خلال وجودها: الخاصة بسنة 1859/ 1275هـ، وتلك المتعلقة بسنة 1860/ 1276هـ. كما أن العودة إلى الإدارة العسكرية، وبعث الحكومة العامة، قد أعادا الاعتراف بهذه التجربة. (116)

3) عودة السلطة العسكرية وتقسيم الصلاحيات بين الجزائر وباريس (117) : لقد ألغيت الوزارة الخاصة بتعيين الحاكم العام في الجزائر، واللامركزية الجزئية للميزانية في الجزائر. وإذا صح القول العودة إلى نظام مرسوم سنة 1848/ 1264هـ، لكن ببعض الاختلافات، والأهمية البادية للفرنسيين.

ففي المرحلة الأولى؛ لم يكن تطبيق الميزانيات المحلية وفق نظام المقاطعات، ليلقى أية معارضة وخلاف. والمؤكد أن المقاطعات الثلاث غدت تابعة لسلطة الجنرالات قادة الإقليم؛ لكن بعلم المجالس العامة، التي لا يمكن أن تقوم بإدخال تعديل عليها، وإنما تقوم بإعداد لائحة أو بيان مهم في إعداد ميزانية المقاطعة. فقد

جاء في الأمر الإمبراطوري لـــ: 10 ديسمبر 1860، المادة:17: "تحافظ المجالس العامة للمقاطعات على كل ما تقوم بإنشائه عن طريق أمر 27 أكتوبر 1858. وبالموازاة مع ذلك، يبقى جنرالات القسم والولاة، محتفظين باختصاصاتهم المحددة بالأمر ... وحتى عندما تكون المقاطعات تحت سلطة العسكريين، فإن صلاحيات المجالس العامة تبقى كاملة".

أما الأمر الإمبراطوري لـــ: 7 جويلية 1865، المادة: 27، فقد جاء فيه: "تدعم المجالس العامة، وكذلك الجنرالات قادة المقاطعة، مقابل هذه المجالس، وتخول الاختصاصات بموجب القانون إلى الولاة، عن طريق التشريع المعمول به..." (118)

وفي مرحلة تالية؛ وإضافة إلى وظيفة الحاكم العام، تم بعث المجلس الأعلى للجزائر في سنة 1860/ 1276هـ، والذي احتفظ بسلطات أكبر من تلك التي كانت للمجلس الأعلى للإدارة قبله في سنة 1845/ 1260هـ. ومنذ ذلك الحين، بدأ الحاكم العام يحضر مشروع الميزانية، ويرسله إلى المجلس الأعلى، (119) الذي يتداول في أمره. (120) وبعد المداولات، يصدر المشروع بقرار رسمي، من قبل الحاكم العام، ليحال إلى وزير الحربية. ثم يتبع كملحق بميزانية هذا الوزير، حيث يُضمّن في قانون المالية السنوية. (121)

وتجنبا لوجود معارضة بين الحاكم العام ووزير الحربية، صدر أمر إمبراطوري في 26 ديسمبر 1864/ 28 رجب 1281هـ، ضبط المهام الخاصة بكل منهما. (122) فمن وجهة نظر إدارية، بدا هذا النظام مُرضيا، لكن من وجهة نظر النتائج لم تكن كذلك؛ فالعجز كان يزداد تفاقما ودون توقف؛ فخلال عشر سنوات كان عجز الموازنة على الشكل التالي:

السنة	المداخيل	النفقات المدنية	التوازن
1860	20.568.525	20.104.285	464.340 +
1861	19.236.836	24.615.903	5.379.067 -
1862	19.448.401	22.711.743	3.263.342 -
1863	19.302.127	21.913.315	2.611.188 -
1864	20.770.146	23.099.554	2.329.408 -
1865	20.358.220	21.580.166	1.221.946 -
1866	28.269.356	29.030.167	760.811 -
1867	29.996.836	32.494.768	2.497.932 -
1868	22.565.918	38.985.921	6.420.003 -
1869	31.264.085	35.206.397	3.932.312 -
1870	28.488.289	32.699.581	(123) 4.211.292 -

وللتأكد من صحة هذه الأرقام، نقارنها بما ذكره "لروي":

1860	19.717.317	21.377.021	1.659.704 -
1869	15.173.779	37.279.146	22.105.367 -

والأرجح أن تقدير هذه الأرقام المقدمة من قبل "لروي"، هي الأصح؛ ذلك أن العجز في موازنة سنة 1869 كان ناتجا فعلا، عن غزو الجراد واصطحابه باجتياح وباء الكوليرا؛ وزلزال، ومجاعة، بين سنتي 1867 و1868؛ وما تسببت فيه تلك الكوارث على المداخيل. أما "دوال"، فالمعروف، أنه ألف كتابه بمناسبة "الذكرى المئوية" بطريقة ذاتية ومنحازة. (124)

وفي الختام، نقول إنه خلال الفترة موضوع الدراسة، كانت أعمال الحكومة الفرنسية تميل إلى مركزة الميزانية الجزائرية من باريس، بيد أن تلك الأعمال وُجهت من قبل السلطات الفرنسية المقيمة في الجزائر، والتي كانت ترغب في الاستقلال الذاتي، وعارضت هذه الوضعية تماما. ويمكن تفسيرها بالأسباب التالية: كان احتلال الجزائر كمدينة ؛ يبدو في نظر باريس كعملية مربحة، الأمر الذي لم كذلك. أما في نظر المستوطنين، فإن تثبتهم في البلاد، فكان من أجل منافعهم؛ وإجمالا، فإن حكومة باريس، قد خففت من العجز في الموازنات، وأعانت التجارب الاقتصادية المتنوعة؛ مما كلفها العديد من التجهيزات والهياكل الموضوعة. (125)

الهوامش:

(1) إن أبرز دليل على ذلك هو إنشاء: "لجنة استكشاف الجزائر". (*La Société d'exploration scientifique*)، التي أسستها وزارة الحربية في 14 أوت 1837، واحتوت كل التخصصات. انظر/
- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج6، ص: 80 -87.

(02) - André Nouschi et autres: *L'Algérie passé et présent*, Paris, p.258.
- E. Pellissier de Reynaud: *Annales algériennes*, T1, Paris, 1854, p. 97.
- Ministère de la guerre: *"Rapport adresse à. M. le Président de la République"*, Paris1850, p.3.
- Maréchal MAC MAHON : *Mémoires du Maréchal; Souvenirs d'Algérie*, Paris, p.18.

(3) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، 1830 – 1900، ج 01، القسم الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992، ص28، 109.

(4) أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ش.و.ن. ت، الجزائر، الفصل الثالث.

(5) كان هذا الأمر بداية للعمل من أجل عملية تأميم مؤسسة الوقف، التي كانت تدر موارد مهمة.

(6) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، مرجع سابق، ج1، ق1، ص 29.

07- Ministère de la guerre, op.cit, p 18-20

08 - Narcisse faucon, Le Livre d'or de l'Algérie de 1830–1889, Alger, 1889, p.27. et 322. - Pellisser: op.cit, p 291 – 292.
- CH. A. Julien: Histoire de l'Algérie contemporaine 1827–1871, Paris, 1964, T1, p.101-102.

09 - Ministère de la guerre, op.cit, p12. - CH. A. Julien: op.cit, p 334.

انظر جريدة: المبشر: عدد 30 أكتوبر 1847-10.

(11) ولمعرفة تفاصيل بدايات الإدارة الاستعمارية في شتى مناطق الجزائر، ومختلف مدنها راجع/
- PAUL BOURDE: *À travers l'Algérie; Souvenir de l'excursion parlementaire; (Sept-Oct 1879)*, G. Charpontier. Éd, Paris, 1880.

(12) أظهر "دوال" بعض الارتباك والغموض والحيرة، فكتب: "... أنشأ "دي بورمون" في اليوم الأول للاحتلال (5 جويلية 1830)، لجنتين واحدة تدعى الحكومة، والأخرى الميزانيات. الأولى أنشأها في 6 جويلية؛ بينما الثانية لم تظهر إلا في الأهمية التي منحت لها". انظر/ - M. Douel: *Un siècle de finance coloniale*, Paris, 1930, p: 21. وكتب "بليسييه دو رينوه": "ها هي الخزينة (القصبة)، قد تم جرد محتويات مخازنها، عن طريق لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء هم: الجنرال "تولوزي" (*Tholozé*)، والسيد "ديني" (*M. Denniée*)، والمؤدي أو الدافع العام السيد "فيرينو" (*Firino*) ... الذين شكلوا لجنة لا شكلية؛ ومعنية بواجب دقيق". وكان هدف أعضاء اللجنة الحكومية المشكلة من هؤلاء الأعضاء الثلاثة النظر في المسائل المالية. راجع/

- Pellissier de Reynaud: op.cit, p: 73.

13- M. Douel: Ibid; cf. également; Ch. A. Julien: Histoire de l'Algérie contemporaine, La conquête et les débuts de la colonisation (1827-1870), Paris, 1964, p: 5 7.

(14) وقد كان رأي المستعمرين، أن لا فائدة ترتجى من تلك الوثائق، المحررة باللغتين العربية والعثمانية، اللتان كانتا مجهولتان لدى أغلب موظفي الإدارة الفرنسية.

---

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر – جامعة الجزائر –.

- E. Pellissier de Reynaud: op.cit, T1, p: 74 et 80.

(15) وقد قدر أول مقتصد فرنسي في الجزائر، رصيد محتوى خزينة القصبة بـــ: 48.684.527,94 فرنك. بل إن هناك من قدر رصيدها بأن الفرنسيين وجدوا فيها 500 مليون فرنك ذهبي. انظر/
- M. Douel: op.cit, p: 23. - Flandin: *Prise de possession du trésor d'Alger*, Paris, 1834. - Pierre Péan: *Main Basse sur Alger; Enquête sur un pillage juillet, 1830*, Chihab Ed, Alger 2005 p.139

(16) يذكر أن الجمارك العثمانية؛ قد زالت، ليحل محلها بعض الأفراد الذين كانوا يتبعون الجيش الفرنسي. وأشار "دوال" إلى أنه لا يعرف على أي معيار، ومن كان يحصل الضرائب بدون تعريفة، وبدون تسليم الحسابات، مدة خمسة عشر يوما. انظر/
- M. Douel: op.cit, p.26; - E. Pellissier: op.cit, T1, p.8.

(17) M. Douel: op.cit, p: 30 et s.

(18) وقد ولد "فوجرو" سنة 1794/ 1208هـ وعند مجيئه الجزائر عين مباشرة مفتشا عاما للأمور المالية. انظر/ - Ibid, p: 31.

(19) وقد وضع "قرار الحكومة العامة" (*Arrêté gubernatorial;* du 16 octobre 1830, art: 3)، حدا فاصلا بين النفقات المدنية والنفقات العسكرية. وهذا القرار تمم بقرار آخر مؤرخ في 29 أكتوبر من نفس السنة/ 12 جمادي الأولى 1246هـ، وقرار ثالث في 14 ديسمبر/28 جمادي الثانية. انظر/ M. Douel: op.cit, p: 33, 38.
- Pierre de Ménerville: *Dictionnaire de la législation algérienne*, Paris1867-1877,T1, p.6.

(20)- *Arrête gubernatorial;* du 16 octobre 1830, art. 3:
تذكر هذه المادة أن كل المواد والمتحات، من أي صنف كان، ومن أي أصل تنتمي إليه، لا بد أن يدفع عنها لصندوق الخزينة، من أجل عدم خروجها في حوالات، وبصيغة واجبة الأداء أو بقالب مستحق.

(21)-Cf. supra, p: 69

(22) كانت الميزانية منظمة، وفي أية حالة مبلغ المحاصيل. (*Arrêté gubernatorial;*du 16 octobre 1830 art 3.)

(23) قدر "كلوزيل" الموارد، التي تعود للإيالة بـــ: 2.978.724 فرنكا ذهبيا، لم يدخل منها في الخزينة إلا مبلغ ضئيل، أقل من واحد مليون. انظر/
- M. Douel: op.cit, p: 43.

(24) انظر الجداول المنشورة من قبل: "م. دوال"، في الصفحات: 17، 80، 141، 202 إلخ. وفي أثناء هذه الدراسة سنستعمل بعضا منها.

(25) وقد كانت هذه الرسوم تتعلق بالتوسع في ضرائب المهن (*Les Patente*)، والجمارك، والسبائك الذهبية والفضية، وحق الرسو، واستيراد الخمور الأجنبية إلخ. انظر/ (*Les Lingots*)
- E. Pellissier: op.cit, T1, p: 125 et s.

(26) M. Douel: op.cit, p: 45 et s.

(27) وكان "سولت" (*Soult*) قد أعطى لـــ: "جنتي دي بيسي" (*Genty de Bussy*) الأوامر والتعليمات التالية: "أريد في الأخير تزويدك بالمبادئ الأساسية للمحاسبة، وهي كل النفقات بدون استثناء، والتي يجب أن تسقط من الاحتياطي على الاعتمادات التشريعية. يجب أن تراقب باهتمام كل أنواع المنتجات، حتى الطارئة والموسمية منها، وأن تعتني حرفيا بدفعها في الخزائن العمومية". انظر/ - Ibid: p: 69.

(28) حق رسم الدخول، والحق على المجازر أو القصابات اليهودية، وحق التسجيل، وارتفاع تعريفات الجمارك وتوسعها. انظر/

- E. Pellissier de Reynaud: op.cit, T1, p: 182 et suiv.

(29) يدخل في ضمن هذا الباب النفقات العسكرية.

(30) على اعتبار أن خزينة القصبة كانت تضم 48.683.000 فرنكا.

(31) قدر "ديتي" مصاريف الحملة العسكرية بـ: 48,5 مليون.

(32) عن هذا الجدول انظر/

- M. Douel: op.cit, p: 17.

(33) E. PELLISSIER de REYNAUD: *Annales Algériennes*, T3, ANSELIN et GAULTIER- LAGUIONIE, Paris, 1839, p: 450.

(34) C. f. C. Schefer: *La Politique coloniale de la Monarchie de juillet; l'Algérie et l'évolution de la colonisation Française*, Paris, 1928.

(35) راجع بالخصوص القرار الوزاري *Arrêté ministériel* لـ: 1 سبتمبر 27/1834 ربيع الثاني 1250هـ، المادة: 5 وما يليها والمادة: 38 وما يليها و50 وما يتبعها، وانظر:

- Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 7 et suiv.

(36) M. Douel: op.cit, p: 94 et suiv.

(37) ارتفعت النفقات المدنية الآتية من ميزانية الدولة، سنة 1836/ 1252هـ إلى 1.602.016 فرنكا، إضافة إلى النفقات العسكرية التي كانت: 23.697.145 فرنكا. وعوضا عن ذلك، لم تظهر الميزانية البلدية، إلا في النفقات المدنية، التي كانت تحتوي على 818.328,65 فرنكا. وكان عجز الميزانية العامة، يقدر بـ: 23.697.327 فرنكا، وكذلك الميزانية البلدية بـ: 21.554,26 فرنكا. انظر/

- Ibid, p: 89 et 97.

(38) E. Pellissier de Reynaud: op.cit, T2, p: 220.

(39) انظر القرار الوزاري (*Arrêté ministériel*) لـ: 1 سبتمبر 1834/ 27 ربيع الثاني 1250هـ المادة: 5.

(40) نفسه، المادة 50.

(41) وهذا الرأي الاستشاري لم يلزم الحاكم العام، بل أحاز علاوة على ذلك، التحفظات التي انتقدها المجلس. انظر نفس المصدر، المادة 52. لكن أوجب نقله إلى وزارة الحربية.

(42) نفسه: المادة: 31. وقد رئي أن الحل يكمن في أن الأمر بصرف النفقات العسكرية يكون منفصلا لوحده.

(43) نفسه: المادة: 39.

(44) نفسه: المادة: 43.

(45) نفسه: المادة: 44 و 45. لم يكن مدير المالية يحرر أذون بالصرف، ولا ما يجب دفعه، إلا كنتيجة للوضع القائم. وإلى غاية تضارب مصالح الاعتمادات، التي كلف بها مفوض منتدب لنفقات المصالح المالية.

(46) ولد في 16 نوفمبر 1795/جمادي الأول 1210هـ. بدأ حياته العملية في مصالح الضرائب غير المباشرة، وأصبح مفتشا عاما للماليات في سنة 1243/1827هـ،ثم مديرا للأمور المالية سنة 1834/ 1250هـ،حيث مكث إلى غاية سنة 1262/1846هـ، تاريخ تعيينه مديرا عاما للشؤون المدنية، ليستقيل بعدها بقليل. وفي سنة 1851/ 1268هـ رفض منصب وزارة الشؤون المالية، بعد تقاعده من منصب المدير العام للغابات سنة 1283/1866هـ. انظر/

- M. Douel: op.cit, p 94, n 1. - Ch. Lasteyrie: *L'inspection général des finances*, Paris 1908, p 99.

ويمكن الباحث أن يتوسع في أفكار "بلونديل"، في ثنايا حوالي ثلاثة كتب منشورة. راجعها:

- *Aperçu sur la situation politique, commerciale et industrielle des possessions Françaises dans le nord de l'Afrique, au commencement de 1836*, Alger, 1836.

- *Nouvel aperçu sur l'Algérie. Trois nécessités en Afrique: conserver, pacifier, coloniser*, Paris, 1838.

- *Aperçu de l'état actuel de l'Algérie*, Paris, 1844.

(47) انظر/ القرار الوزاري (*Arrêté ministériel*) لـ: 1 سبتمبر 1834/ 27 ربيع الثاني 1250هـ المادة: 6، والمادة: 13، و14؛ وانظر/

- Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 11.

(48) Ibidem.

(49) - Cf. M. Douel: op.cit, pp: 35-36. - Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 331.

(50) Pierre de Ménerville: Ibid, p: 10 et suiv.

(51) M. Douel: op.cit, pp: 96.

(52) Ibid, p: 96.

(53) كان الاعتماد التشريعي يقدر بـ: 1.224.671 فرنكا، أما المبلغ الذي كان مطلوبا فهو: 413.172.63 فرنكا، يتلاءم مع مصاريف الميزانية المحلية. وهذه الزيادة في النفقات أفضت إلى نمو في بعض المصالح المدنية. انظر:

- Ibid, pp: 96- 97.

(54) Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 13.

(55) انظر القرار الوزاري (*Arrêté ministériel*) المادتين: 4 و5. وللمزيد راجع/

- M. Douel: op.cit, pp: 125.

(56) - E. Pellissier de Reynaud: op.cit, T2, p: 356. - M. Douel: op.cit, p: 125.

(57) - M. Douel: Ibid, p.126. - A. Girault: *Principes de colonisation et de législation coloniale*, Paris, 1927, T1, p: 100.

(58) M. Douel: Ibidem.

(59) Ibidem.

كذلك المصاريف المتعلقة بـ: المدن، والقبائل، والحارس القضائي (*Séquestre*)، والأشغال العمومية للمقاطعات والبلديات .. إلخ. انظر/

- Cf. *Ordonnance royale.*, du 21 août 1839, art. 11.

(60) M. Douel: op.cit, p: 126.

(61) Ibid, p: 127.

(62) Ibid, p: 145 et suiv.

(63) Ibid, p: 153 et suiv.

(64) Ibid, p: 161.

(65) كان عجز الموازنة في الميزانية العامة بين سنتي 1841/ 1256هـ، و 1846/ 1261هـ مرتفعا دائما حتى حدود [illegible] مليون. وإذا [illegible] النفقات المدنية لسنة 1844 وحدها نجدها: 12.863.202 فرنكا. كما أن عجز الموازنة في الميزانيتين (العامة والاستعمارية) للنفقات المدنية فقط كان: 2 مليون. انظر/ المصدر نفسه: ص: 141.

(66) *"La commission spéciale chargée d'étudier le cahier des crédits supplémentaire de l'Algérie"*.

(67) M. Douel: op.cit, p: 161.

(68) كتب "سولت" أنّ: "الوضعية الفريدة وغير الممكنة لتحديد الجزائر، تقتضي تسهيل عمل الإدارة، بدون قيود ... وبناء عليه، منح الجزائر حق أكثر في المصالح الاستثنائية الأخرى؛ من خزينة، ومحاسبة خاصة". انظر/

-*Archives nationales*., F. 80, n° 861; cité par M. Douel: op.cit, pp: 161- 162.

(69) رسالة "بيجو" إلى وزير الحربية بتاريخ 14 سبتمبر 1843: "...يتوق لي أن أعلمكم أن كل منتجات الجزائر قد دخلت الخزانة الاستعمارية، وحملت هنالك، مما أدى إلى القضاء على كل الاحتياجات العادية.." انظر/

- *Archives nationales*,F80,n°933;cité par M.Douel:op.cit,p.162.

(70) ثبت قانون المالية لـ: 4 أوت 1844/ 20 رجب 1260هـ ميزانية نفقات السنة المالية 1845، المادة: 5: "ابتداء من 1 جانفي 1846، تكون كل مصاريف الجزائر، وكل ما يعنى بالخاصية المحلية والبلدية مربوطا بميزانية الدولة. وأن المحاصيل والنفقات المحلية والبلدية تنظم عن طريق مرسوم". وهذه المادة تبدو مكررة عن المادة: 4 من المرسوم الملكي لـ: 22 جويلية 1834، الذي نص على أن إدارة جباية الضرائب في الجزائر تبقى تدار عن طريق المراسيم الملكية. والتناقض البادي يفسر كما يلي: المادة: 40 من القانون الدستوري لـ: 14 أوت 1830، نصت على أنه لا تفرض أي ضريبة أو تستخلص، دون موافقة الغرفتين المجتمعتين والمتحدتين من قبل الملك. أما الدستور، فكان يأخذ من مرسوم ملكي.

(71) Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 331 et suiv.

(72) Ibid: p: 334 et suiv.

(73) انظر المرسوم الملكي لـ: 17 جانفي 1845، العنوان 3؛ المادة: 14 وما يليها؛ والمرسوم الملكي لـ: 8 جانفي 1846، المادة: 3.

(74) *Ordonnance royal*; du 17 janvier 1845, tableau C.

(75) كانت النفقات محصاة، سواء المتوجهة منها إلى فرنسا، أو المتعلقة بالبلديات والمقاطعات. انظر/

- Ibid: tableau D.

(76) وهذا ما أثبته "دوال" (*M. Douel*)، مصدر سابق: ص: 164. في الواقع، تم التصرف في الميزانية المحلية، التي أظهرت حالة النفقات، مقاطعةً مقاطعةً: انظر المرسوم الملكي لـ: 2 جانفي 1846، المادة: 39: "يعد جدول افتراضي بالنفقات المقترحة، يتكون من قسمين للميزانية المحلية والبلدية: 1- تقسيمها على كل مقاطعة، بحيث تشمل تماما كل الأرصدة المخصصة لكل منها؛ 2- تقسيم أرصدة كل مُقاطعة إلى أجزاء من الرصيد العام من 15 %، والتي توجه لنفقات البلدية النفعية؛ 3- وضع مبلغ 10 % يقدم كأرصدة مخزنة واحتياطية". وهناك ترتيبات أخرى في نفس المرسوم (المادة: 41، 42، 50 إلخ)، التي ألحّت على الصبغة الإقليمية للميزانية المحلية. كل هذا الأمر مطابق لمرسوم 15 أفريل 1845 الذي قسم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات.

(77) Pierre de Ménerville: op.cit, T1,´p: 14.

(78) Ibidem.

(79) P. E. Viard: *Le régime législatif de l'Algérie, traité élémentaire de droit public et de droit privé en Algérie*, 1re partie, Alger, 1961.

(80) Ibidem.

(81) Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 15.

(82) جاء في المرسوم الملكي لـ: 2 جانفي 1846، المادة: 30: "... يحضر رؤساء المصالح ويرسلون إلى الحاكم العام، الحالات المرتبطة بالاعتمادات الضرورية المفترضة، بغية المساعدة في نفقات المصالح المكلفة"؛ المادة: 31 "... وهذه الحالات توقف مؤقتا عن طريق الحاكم العام، بعد مناقشتها في المجلس الأعلى للإدارة، ثم تحول إلى وزيرنا للحربية، من أجل إعداد الميزانية".

(83) نفسه، المادة: 50: "تحضر الميزانية المحلية والبلدية من قبل مدير المالية والتجارة، وبمساعدة الحالات المرتبطة، التي تصله من المجلس الأعلى للإدارة". انظر كذلك المادة: 51 أعلاه.

(84) نفسه، المادة: 67 وما بعدها. وكانت تلك التعديلات تتعلق بالتسيير الشخصي، وبخلق المناصب أو إلغائها، وبمطالب الاعتماد أو دفعها.

(85) ذكر "ألكسي دو طوكفيل"، خلال سنة 1846، أن: "الإدارة الوحيدة للجزائر كانت تستقبل أكثر من 24000 برقية رسمية، وبعد إتمام الغزو أصبحت 28000. كان بعضها إما عن وشاية، أو ما يحتاج إلى توضيح من نشاط تلك الإدارة. ونحن نعلم أن إرادة مركزة الأمور، لم تكن في نفس الوقت، تفقد إرادة التباطؤ؛ خصوصا إرادة سير كل المصالح..". "..وكل واحدة من تلك الإدارات المركزية، كانت تريد تثبيت نفسها في صرح واسع، ولا تريد سوى المصاريف الكبرى من الخزينة. ثم إن كل منها، كان يريد أن ينتظم في صلاحياته، ويشمل العديد من المكاتب. ولم تكن المكاتب تنشأ للنظر في الأمور دائما فقط. لكن للنظر في الأهمية التي يمكن للإدارة القريبة منها، أن تنظر فيمن تثبت..". "..وتعد الجزائر اليوم أكثر من 2000 موظف أوربي في الأمر المدني، وهو ما يقابل تقريبا عدد ما يوجد في فرنسا أو أكثر. ومع ذلك نتعجب من الأعوان الذين يفقدون رشدهم وتميزهم، ونرى الأعوان التنفيذيين يفقدون كثيرا من مصالحهم ...". انظر/

- A. de Tocqueville: *Rapport sur le projet de loi relatif aux crédits extraordinaires demandés pour l'Algérie*, Paris, 1847, p: 330, 334-342.

(86) حاول السيد "دوال" (*M. Douël*) بمناسبة تأليفه لكتابه في الذكرى المئوية للاحتلال، إثبات قيمة إدارة "بيجو" وبرهنتها. ففي إحدى الآراء يقول: إنه كان بارعا، "كان الماريشال مصمما وسريع العمل، ليثبت عدم فائدة الإدارة، فأبعد عن الجزائر كل شيء ممكن. كما أثبت أيضا أن "الدوق ديسلي" (*Le duc d'Isly*) نفسه كان كارها للإدارة المدنية. انظر/

- P. Azan: *Bugeaud et l'Algérie*, Paris, 1930, p:140

أما "طوكفيل"، فكان قد أشاد بالرقابة؛ "لم تكن تلك القضية من الناحية التطبيقية فحسب، بل أتبعت بعمل، لا يتم إنجازه، إلا بعد إتمام العمل التابع له أكثر. أما بقية العقود التي كانت مطلوبة، فقد كانت تتطلب الحضور الدائم، بأقل اعتياد وألفة من أية مؤسسة. فخلال الخمس سنوات الماضية، كان الماريشال "بيجو" يجرر الذهب من إفريقيا. تعلم كم من الوقت مكث في الجزائر؟ للأسف كان سنتين". انظر/

- A. de Tocqueville: *Intervention dans le débat sur les crédits extraordinaires de 1846*, Paris, 1847, p: 300.

(87) M. Douel: op.cit, p: 161 et 170-171.

(88) Ibid, p: 220.

(89) Arrêté du pouvoir exécutive du 9 décembre 1848, art: 15 (Cf; Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 28.).

(90) Ibid, art: 12, (Ibid, p: T1, 29.); Cf: supra, p: 274.

(91) Ibid, art: 8 et suiv, (Ibid, p: T1, p: 27.).

(92) نفسه، المادة: 10: "12°" إن تخضع ميزانية الحرب لا بد أن تتعلق مداخيلها ومصاريفها بالإدارة العامة للجزائر".

(93) نفسه، المادة: 10: "إن كل ما يتعلق بالأقاليم الخاضعة للنظام العسكري يتم بها – حصريا– إنشاء الضرائب والرسوم وتعديل كل الموارد المحلية أو إلغائها ... قبل أن تقسم الاعتمادات التشريعية المؤثرة في المصالح المدنية للمنطقة العسكرية".

(94) تم استخراج هذه الأرقام من/ - M. Douel: op.cit, p: 203.

(95) Ibid, p: 248 et 252.

(96) *Lettre de Randon au Ministre de la Guerre*, in, Archives Nationales., F. 80, n° 1677; cité par: C. Bontems: op.cit, p: 342.

(97) - Cf. supra, p: 275. et - M. Douel: op.cit, pp: 248-249.

وعن كيفية إنشاء المجالس البلدية، وليس البلديات تامة الصلاحية (*communes de plein exercice*)، راجع المرجع نفسه: ص: 248. أما مصطلح بلدية تامة الصلاحية، فسيستعمل لأول مرة بعد ذلك في سنة 1858 في تقرير الأمير "جيروم"، المرفق بالأمر الإمبراطوري (*le décret impérial*) لـ: 27 أكتوبر 1858/ 20 ربيع الأول 1275هـ. انظر/

- Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 39.

(98) C. Bontems: op.cit, p: 343.

(99) - R. F. Moulis: *Le ministère de l'Algérie*, Paris, 1926, p: 143 et suiv.

- H. Giraud: *"Trente mois de ministère spécial"*, in, Revue contemporaine, Paris, janvier 1861, p:427.

(100) C. Bontems: op.cit, p: 343.

(101) وقد ميز "ر.ف.مولي" (*R. F. Moulis*) بين التأكيد على إنشاء المجالس العامة، وبين القول بإنشاء وزارة الجزائر.

- H. Giraud:op.cit, p. 143 et suiv. - M. Douel: op.cit, p. 253.

(102) Ibidem.

(103) وهذا بسبب حدوث بعض المشاكل في الخدمة في بعض النواحي، التي لم تستفد إطلاقا من النظام البلدي.

- Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 40. وانظر أيضا/ (Cf. Supra, p: 434.)؛

(104) جاء الأمر العام، بخصوص تنفيذ الأمر الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 1858 المرسل إلى الولاة، والجنرالات قادة الأقسام. "... سأظل سيدي الوالي أنادي، لألفت عنايتكم للنقطة، التي تهم في إنجاح المقياس الأكبر، الصادر من قبل أمر 27 أكتوبر. والآن في كل مقاطعة هناك امتياز من إقليمين، وإدارة مزدوجة، والتي أسفرت في الأخير، أن الحكومة امتثلت للضرورة، والتي -رغم صبغتها المؤقتة- فإنها كانت إجبارية، وربما أيضا لم تقدر خطرها حق قدره. لكن لم تقصد، إلا هذا الامتياز، الذي ترجم في اتجاه متباعد: وبعيدا من هنا، وبكل صراحة، هناك وحدة في الهدف، والذي سيُكوّن حتما، فرنسا جزائرية، تكون متماسكة ومتجانسة تحت حماية قانوننا المشترك. وفي الأخير فإن الأمر قد أنشأ الآن مجلسا عاما واحدا، وميزانية واحدة لكل مقاطعة". انظر/

- Pierre de Ménerville: Ibidem.

(105) Ibidem.

(106) الأمر الإمبراطوري لـ: 27 أكتوبر 1858: المادة: 44.

(107) نفسه: المادة: 46.

(108) نفسه: المادة: 48.

(109) نفسه: المادة: 49.

(110) نفسه: المادة: 50. وانظر/ - R. F. Moulis: op.cit, p: 147 et - M. Douel: op.cit, p: 260.

(111) نفسه: المادة: 55. وكان هذا الربح الإضافي قد ارتفع إلى مبلغ أعلى إلى 2 مليون؛ انظر/

- M. Douel: op.cit, p: 203.

(112) وقع تحفظ بشأن هذه النقطة بشدة، الأمر الذي أثار اهتمام بعض المؤلفين. فنجد عناصر الإجابة عند "دوال"، نفسه: ص: 258 وما بعدها.

(113) R. F. Moulis: op.cit, p: 115.

(114) M. Douel: op.cit, p: 203.

(115) P. Leroy Beaulieu: *L'Algérie et la Tunisie*, Paris, 1897, p: 195.)؛ والذي استقاها من خلال

- Bulletin de statistique et de législation comparée, juin, 1885, p: 662.

(116) C. Bontems: op.cit, p: 345.

(117) - E. H. Cordier: *Napoléon III et l'Algérie*, Alger1937, p.235 et suiv.

- M. Douel: op.cit, p: 263 et suiv.

(118) Pierre de Ménerville: op.cit, T2 p: 4 et 12.

(119) كان المجلس الأعلى يتكون من 22 عضوا سنة 1860: نائب الحاكم، وأعضاء المجلس الاستشاري (كان عددهم 6)، والجنرالات الثلاثة للأقسام، والرئيس الأول لمحكمة مدينة الجزائر، والولاة الثلاثة، والأسقف، وعميد الأكاديمية، والأعضاء الستة للمجالس العامة. انظر (Pierre de Ménerville: op.cit, T2, p: 4). ثم نقص عدد الأعضاء إلى 24 عضوا بداية من 11 جوان 1863/ 24 ذي الحجة 1279هـ، ففي هذا التاريخ ارتفع مجلس الحكومة (المجلس الاستشاري سابقا) بثلاثة أعضاء: نائب الحاكم (عضو المجلس الأعلى سابقا)، والوكيل العام القريب من محكمة مدينة الجزائر، ورئيس المكتب السياسي للشؤون العربية. انظر/

- Ibid, T2 p: 54.

(120) *Le décret impérial* du 10 décembre 1860, art: 12 et 13.

(121) جاء في: (*Le décret impérial* du 26 décembre 1864, art: 1 et suiv.)، أنه تم تثبيت ميزانية الحكومة العامة للجزائر، بقانون المالية السنوي، ورُبط كملحق بميزانية وزارة الحربية. انظر/

- Pierre de Ménerville: op.cit, T2, p: 12.

(122) E. H. Cordier: op.cit, p. 230 et suiv.

(123. Douel: op.cit, p: 203.

(124) P. Leroy Beaulieu: op.cit, p: 195.

(125) تم عرض هذا البرنامج بالخصوص في كتاب (A. Warnier: *L'Algérie devant l'empereur*, op.cit, p: 97 et suiv.)، والذي برهن بشكل مماثل تقريبا، لما قام به "ألكسي دو طوكفيل":

- A. de Tocqueville: *Travail sur l'Algérie "octobre 1841"*, op.cit, p: 253 et suiv.